

مؤشر تفاؤل الأعمال

مؤشر تفاؤل الأعمال - المملكة العربية السعودية - الربع الرابع من عام ٢٠١٥

اختصارات

- هبط مؤشر تفاؤل الأعمال المركب لقطاع النفط والغاز للربع الرابع من عام ٢٠١٥ إلى -٤ نقطة، مسجلاً أدنى مستوياته؛ وأيضاً جاء مؤشرا تفاؤل الأعمال لأسعار البيع وصافي الأرباح سالبان.
- انخفض مؤشر تفاؤل الأعمال المركب للقطاعات بغير قطاع النفط والغاز بمقدار ٣ نقاط من مستواه في الربع الثالث إلى ٣٣ نقطة في الربع الرابع من عام ٢٠١٥؛ نتيجة لضعف التوقعات لأسعار البيع والأرباح والتوظيف.
- برز قطاع التجارة والفنادق بصفته القطاع الأكثر تفاؤلاً بين كافة القطاعات خلال هذا الربع من العام، في حين أن قطاع النقل والاتصالات أبدى أدنى مستوى تفاؤل.
- شكنت المنافسة وتأثير انخفاض أسعار النفط أهم مصادر القلق للشركات بالمملكة العربية السعودية.
- أبدت الشركات في القطاعات بغير قطاع النفط والغاز مستويات تفاؤل أفضل إزاء الاستثمار في توسعة الأعمال، في حين خفضت شركات قطاع النفط والغاز توقعاتها.

العناوين

- 2 قطاع النفط والغاز
- 3 القطاعات غير النفط والغاز
- 4 تحليل القطاعات
- 9 خطط الاستثمار
- 9 تحديات الأعمال
- 11 تأثير سياسات العمل على بيئة الأعمال
- 11 ملحق

قطاع النفط والغاز

وأوضح مسح مؤشر تفاعل الأعمال للربع الرابع من عام ٢٠١٥ أن شركات قطاع النفط والغاز السعودي أبدت حذراً إزاء التوقعات للربع الرابع، وهبطت القراءة للمؤشر المركب للقطاع ككل إلى النطاق السالب، مسجلة أدنى مستوياتها منذ بداية المؤشر. وسجلت القراءة للمؤشر المركب لقطاع النفط والغاز ككل -٤ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥، مقارنة مع ٩ نقاط للربع الثالث من العام على أساس ربع سنوي و٣٤ نقطة قبل عام مضى. وفي حين جاء مؤشرا أسعار البيع والربحية سالبان، تحسنت توقعات التوظيف مقارنة بالربع السابق من العام. وتوقع نسبة ٢٨٪ من الشركات المشاركة من القطاع أسعار بيع أدنى في الربع الرابع من عام ٢٠١٥ نتيجة للمنافسة أو تدني الطلب أو هبوط في أسعار النفط. وتوقعت نسبة أقل، بلغت ١٣٪، زيادة في الأسعار، مما أدى لأن يبلغ مؤشر التفاعل لهذا المكون -١٥. وأدت توقعات انخفاض أسعار البيع إلى ضعف التفاعل لصادفي الأرباح، وانخفض مؤشر تفاعلها من ٢٣ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٥، إلى -٨ نقطة للربع الرابع من العام. إلا أن ٢٨٪ من المشاركين من القطاع يأملون بتوظيف عاملين جدد خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٥، توقعاً لمشاريع جديدة؛ في حين توقع ٥٪ انخفاض عدد العاملين لديهم. وبلغ مؤشر التفاعل لعدد العاملين ٢٣ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥، مقارنة مع ٢٠ نقطة للربع الثالث من هذا العام، و٣٢ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٤.

ورغم ضعف التوقعات لأسعار البيع والربحية، فإن نسبة كبيرة من الشركات ٤٩٪ أفادت أنها لا تتوقع أي موقوفات لعملياتها خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٥، مقارنة مع ٥٣٪ للربع الثالث من العام. وظل تأثير أسعار النفط يمثل مصدر القلق الرئيسي للشركات المشاركة من هذا القطاع كما أورده نسبة ٣٠٪ من الشركات المشاركة. وتمثلت مصادر القلق الأخرى بالنسبة للشركات المشاركة من هذا القطاع في المنافسة ١٠٪، وقلة توفر المشاريع الجديدة ٥٪.

تعترم ٣٠٪ من شركات القطاع الاستثمار في توسعة أعمالها خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٥، مقابل ٤٣٪ للربع السابق من العام.

الأداء الفعلي مقابل الأداء المتوقع للربع الثالث من ٢٠١٥

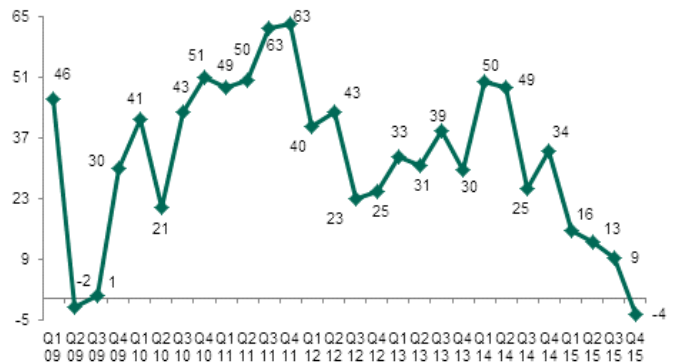
في حين كان مستوى التفاعل للربع الثالث من عام ٢٠١٥ مرتفعاً، أوضحت النتائج الفعلية هبوطاً في النشاط الإقتصادي؛ وتوقعت ٤٠٪ من الشركات زيادة في حجم المبيعات بينما توقعت ٢٠٪ نقصاً فيها في الربع الثالث من عام ٢٠١٥. بيد أن ٤٥٪ من الشركات عانت من انخفاض في أحجام مبيعاتها، أساساً نتيجة لقلة توفر مشاريع جديدة وانخفاض أسعار النفط؛ مقارنة مع ٣٥٪ من الشركات حققت ارتفاعاً في حجم مبيعاتها بفضل العملاء الجدد. وعلى نحو مماثل، تنبأت ٢٠٪ من الشركات بتراجع ربحيتها، في حين كشفت النتائج الفعلية أن ٤٠٪ من الشركات عانت من هبوط الربحية. وبلغت نسبة الشركات التي توقعت زيادة في الأرباح ٤٣٪، في حين بلغت نسبة الشركات التي سجلت ربحية ٣٥٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٥.

- عانت ٤٥٪ من الشركات من انخفاض في حجم مبيعاتها نتيجة لقلة توفر مشاريع جديدة وتراجع أسعار النفط، مقارنة مع ٣٥٪ حققت زيادة في حجم المبيعات بفضل عملاء جدد.
- شهدت ٤٠٪ من الشركات انخفاض مستويات أرباحها نتيجة لهبوط أسعار النفط، في حين أفادت ٣٥٪ منها بزيادة أرباحها بفضل ارتفاع الطلب بالسوق والمبيعات.

من المتوقع أن تبقى أسعار النفط مستقرة نسبياً خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٥ مع قرار أوبك بمواصلة ضخ النفط الخام لتحافظ على حصتها من السوق في ظل ضعف الطلب العالمي. وقد خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي مرة أخرى من مستوى التوقعات السابقة وهو ٣,٣٪ إلى ٣,١٪ لعام ٢٠١٥. ووفقاً للصندوق، فإن تباطؤ النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة يدفع الاقتصاد العالمي لأضعف معدل نمو يسجل منذ الأزمة المالية. ومن ناحية أخرى، فإن النمو المعتدل في الولايات المتحدة الأمريكية والانتعاش الهزيل في منطقة اليورو لم يكفي لتعويض هبوط الإنتاج في الأسواق الناشئة. ومنذ بداية شهر أغسطس من العام الجاري، ظل متوسط سعر سلة نفط أوبك أدنى من ٥٠ دولار للبرميل، متأثراً سلباً بعدد من العوامل. وإن ضعف النمو الاقتصادي في الصين، والذي تجلى في هبوط مؤشر مديري الشراء الصناعي وضعف الثقة في استهلاك النفط، مع عمليات البيع الكبيرة في سوق الأسهم، وتدني الثقة في استهلاك النفط، عوامل أدت إلى توقعات الاتجاه المتشائم للسوق. وسجلت مخزونات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام ما يقارب أعلى مستوياتها على مدى ٨٠ عام، حيث بلغ المخزون ٥٤٥ مليون برميل. إضافة إلى ذلك، لا زال تحسن كفاءة وتقنيات الحفر يسهم في المحافظة على إمدادات الولايات المتحدة الأمريكية عند أعلى مستوياتها، رغم أن عدد منصات الحفر العاملة لا يزال يتناقص أسبوعياً. ومن العوامل الأخرى التي تضغط على أسعار النفط، الاتفاق الإيراني النووي وما سيأتي به السوق من إمدادات جديدة نتيجة لهذا الاتفاق، رغم أن تأثير الاتفاق لا يزال ملتبساً حيث هناك تفاوت كبير في تقديرات القدرات الإنتاجية من النفط لدى إيران.

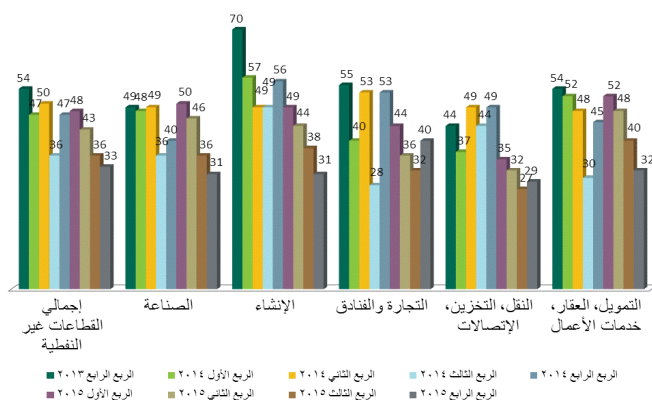
ورغم تدني أسعار النفط، حافظت المملكة العربية السعودية على إنتاجها من النفط فوق مستوى ١٠ مليون برميل يومياً، حيث تأمل أن تحفز أسعار النفط المنخفضة الطلب الآسيوي وضرب الإنتاج المنافس في الولايات المتحدة الأمريكية ذو كلفة الإنتاج المرتفعة. أيضاً أقدمت المملكة مؤخراً على تخفيض كبير لما تفرضه من أسعار لنفطها الخام، في رد فعل قوي على التخفيضات المناظرة التي أجراها منتجون منافسون بالخليج، وسوف يؤدي ذلك إلى تراجع عائدات الصادرات والموارد المالية للحكومة.

مؤشر التفاعل بالأعمال المركب لقطاع النفط والغاز



وكشف مسح مؤشر تفاؤل الأعمال للربع الرابع من عام ٢٠١٥ أن المؤشر المركب للقطاعات غير قطاع النفط والغاز سجل ٣٣ نقطة، متراجعا بمقدار ٣ نقاط مقارنة مع ٣٦ نقطة للربع الثالث من العام، وبمقدار ١٤ نقطة عن مستواه للربع المناظر من العام السابق عندما سجل ٤٧ نقطة. وعند المقارنة على أساس سنوي، تراجعت كافة المكونات. أما عند المقارنة على أساس ربع سنوي، ففي حين تحسنت قليلاً مؤشرات الطلب لحجم المبيعات والطلبات الجديدة، انخفضت قليلاً مؤشرات أسعار البيع والأرباح والتوظيف. وأن توقعات بمشاريع جديدة وعملاء جدد وارتفاع الطلب من العملاء الحاليين (بما في ذلك الزيادة الموسمية في الطلب) أدت إلى دعم توقعات أقوى لأحجام المبيعات والطلبات الجديدة. وسجل مؤشر تفاؤل الأعمال لحجم المبيعات ارتفاعاً بمقدار نقطة واحدة من ٤٢ نقطة للربع الثالث إلى ٤٣ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥، في حين تحسن مؤشر التفاؤل للطلبات الجديدة من ٤٧ نقطة إلى ٤٩ نقطة للربع الرابع من العام. وتراجع مؤشر التفاؤل لأسعار البيع من ١٢ نقطة في الربع السابق إلى ٤ نقاط في الربع الرابع من عام ٢٠١٥، حيث توقعت أغلبية بنسبة ٧٢٪ من الشركات استقرار هذا المكون. وتراجع مؤشر التفاؤل لصادف الأرباح عن قراءة ٣٩ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٥، ليسجل ٣٥ نقطة للربع الرابع من العام. وهبط مؤشر التفاؤل لمكون التوظيف من ٣٨ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٥ إلى ٣٣ نقطة للربع الرابع من العام.

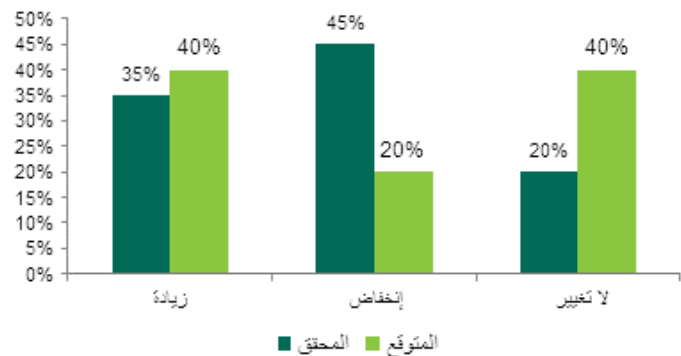
مستويات التفاؤل حسب القطاعات



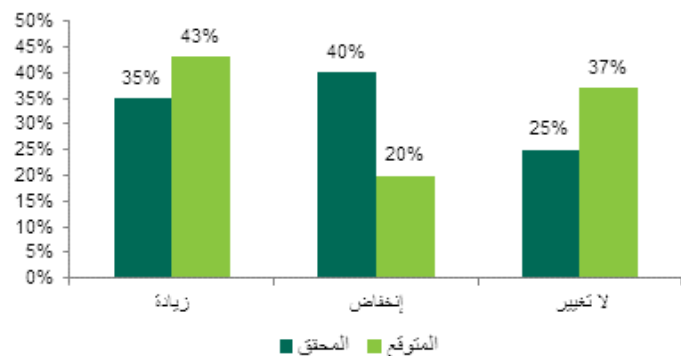
واتضح من المسح أن قطاع التجارة والفنادق يحتل مرتبة القطاع الأكثر تفاؤلاً للربع الرابع من عام ٢٠١٥، في حين أبدى قطاع النقل أضعف التوقعات. وسجلت قطاعات الصناعة، والإنشاء، والمال، والعقار وخدمات الأعمال توقعات أدنى للربع الرابع من عام ٢٠١٥، مقارنة مع الربع الثالث من العام. ومن ناحية أخرى، فإن قطاعا التجارة والفنادق، والنقل كانا أكثر تفاؤلاً للربع الرابع من عام ٢٠١٥ مقارنة بالربع الثالث من العام.

وبما يتسق مع التراجع في التوقعات الكلية، فإن حصة شركات القطاعات غير النفطية التي تبدي تفاؤلاً إزاء بيئة الأعمال قد انخفضت. حيث لا تتوقع نسبة ٥٤٪ من الشركات المشاركة من القطاع مواجهة أعمالها لأي عوائق خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٥، مقارنة مع نسبة ٦٩٪ من الشركات للربع الثالث من العام. وتمثلت مصادر الفلق الرئيسية التي أوردتها منشآت الأعمال السعودية للربع الرابع من عام ٢٠١٥ في المنافسة (١١٪)، وتأثير أسعار النفط (١٠٪)، وتكلفة/ توفر العمالة الماهرة (٥٪)، والإجراءات والأنظمة الحكومية (٥٪).

المحقق مقارنة بالمتوقع - حجم المبيعات (الربع الثالث 2015)



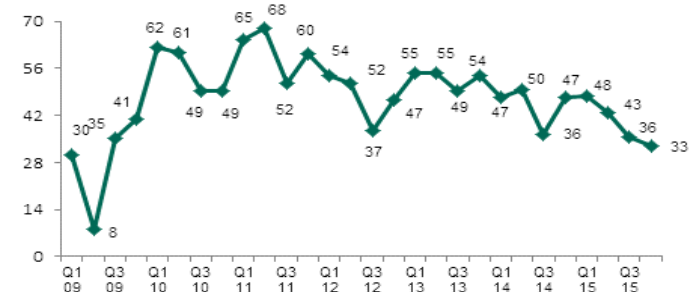
لمحقق مقارنة بالمتوقع - صافي الأرباح (الربع الثالث 2015)



القطاعات غير النفطية

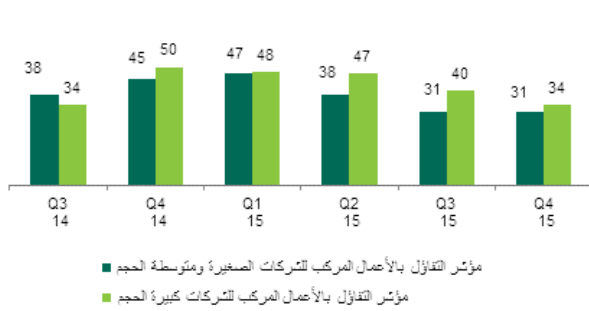
يمكن أن يكون للأفاق متوسطة المدى الملائمة لسوق النفط تأثيرها السلبي على المملكة العربية السعودية من حيث مستوى الإيرادات النفطية جراء تغيرات في مستوى إنتاج وأسعار النفط على حد سواء. وهذا الوضع سيشكل تحديات مالية للمملكة حيث أن الإنفاق الحكومي يعد القناة الرئيسية التي يتم عبرها تحويل الثروة النفطية للبلاد إلى مردودات إقتصادية، ويتم توزيعها لمنفعة السكان. وإن خفض الإنفاق الاستثماري للعام الحالي للعام القادم يعني ضمناً أداء نمو أضعف للقطاعات غير النفطية. وتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بمعدل ٣,٤٪ في عام ٢٠١٥؛ وأن يتباطأ إلى ٢,٢١٪ في عام ٢٠١٦.

مؤشر التفاؤل بالأعمال المركب تغير قطاع النفط والغاز



الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم مقابل الشركات الكبيرة
أوضح مسح تفاؤل الأعمال للربع الرابع من عام ٢٠١٥ أن الشركات الكبيرة تُبدي تفاؤلاً أعلى مقارنة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث سجل المؤشر المركب ٣٤ نقطة و ٣١ نقطة لمجموعي الشركات على التوالي. وأبدت الشركات الكبيرة تفاؤلاً أعلى إزاء مكونات حجم المبيعات، الطلبات الجديدة والتوظيف. بيد أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تبدي توقعات أفضل إزاء أسعار البيع.

مؤشر التفاؤل بالأعمال المركب للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم مقابل الشركات الكبيرة



وبشأن حجم المبيعات، بلغ مؤشر تفاؤل أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لهذا المكون ٤١ نقطة مقابل ٤٥ نقطة للشركات الكبيرة. وبالنسبة لمكون الطلبات الجديدة، بلغ مؤشر تفاؤل الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ٤٥ نقطة، وأقل من ٥٢ نقطة المسجل للشركات الكبيرة.

وأبدت الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم قدر أكبر من التفاؤل إزاء أسعار البيع للربع الرابع من عام ٢٠١٥، وبلغ مؤشر تفاؤلها لهذا المكون ٩ نقاط، بينما بلغ ٢- نقطة للشركات الكبيرة. وأسهمت التوقعات الأفضل للطلب في أوساط الشركات الكبيرة في توقعات أفضل لصافي الأرباح والتوظيف. وجاء مؤشر تفاؤل أعمال الشركات الكبيرة لصافي الأرباح والتوظيف عند مستوى ٣٨ نقطة و ٣٩ نقطة على التوالي. وبالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بلغ مؤشر تفاؤل الأعمال لصافي الأرباح ٣٤ نقطة، وللتوظيف ٢٧ نقطة.

وأبدت مجموعتنا الشركات قدر متقارب من التفاؤل تجاه بيئة الأعمال، إذ أشار ٥٣٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى توقع أن لا تواجه عمليات أعمالهم أي معوقات خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٥، في حين جاءت النسبة المناظرة لدى الشركات الكبيرة ٥٥٪. وفي حين شكلت المنافسة مصدر القلق الأساسي للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أبدت الشركات الكبيرة قلق أكبر تجاه تأثير أسعار النفط.

تحليل القطاعات

١. القطاع الصناعي

أوضح مسح تفاؤل الأعمال للربع الرابع من عام ٢٠١٥ أن توقعات شركات القطاع الصناعي بالمملكة العربية السعودية قد تراجعت قليلاً مقارنة بالربع السابق من العام، وأيضاً مقارنة بنفس الربع من العام

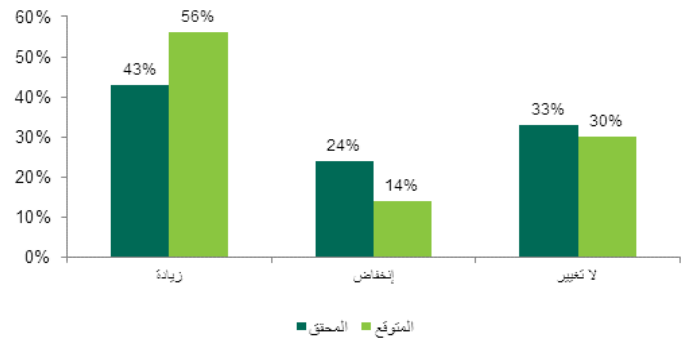
ورفعت الشركات السعودية مستوى توقعاتها إزاء الاستثمار في توسعة الأعمال، حيث تعزز ٤٢٪ من الشركات الاستثمار في توسعة الأعمال في الربع الرابع من عام ٢٠١٥، مقارنة مع ٣٧٪ للربع الثالث من العام.

الأداء الفعلي مقابل الأداء المتوقع للربع الثالث من ٢٠١٥

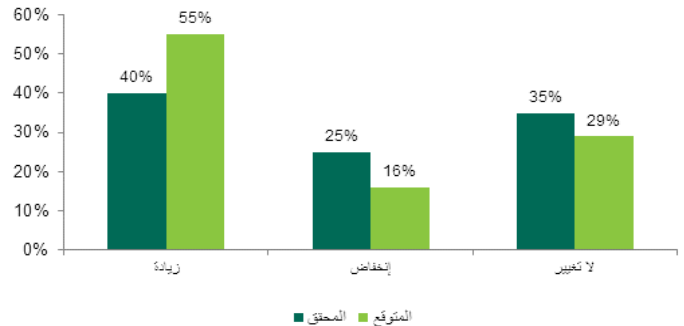
تحسن النشاط الاقتصادي في الربع الثالث من عام ٢٠١٥ كما يتضح من النسبة المرتفعة من الشركات التي سجلت زيادة في أحجام مبيعاتها ٤٣٪، مقارنة مع النسبة التي سجلت انخفاضا ٢٤٪. بيد أن هذا الأداء جاء أضعف كثيراً عن ما توقعته منشآت الأعمال، فقد توقعت نسبة ٥٦٪ زيادة في الأحجام، بينما توقع ١٤٪ فقط انخفاضا فيها. وأيضاً فيما يتعلق بالأرباح، كان الأداء إيجابياً خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥، ولكن لم يكن قوياً بما يكفي ليضاهي تنبؤات الشركات. حيث توقعت نسبة ٥٥٪ في زيادة في الأرباح، وتوقعت نسبة ١٦٪ انخفاضا فيها. وأوضحت النتائج الفعلية تسجيل ٤٠٪ من الشركات زيادة في الأرباح، و ٢٥٪ انخفاضا في الأرباح.

- عانت ٢٤٪ من الشركات من انخفاض في حجم مبيعاتها أساساً نتيجة للمنافسة، وانخفاض الطلب بالسوق، والتباس الأوضاع السياسية بالمنطقة.
- وعلى صعيد الأرباح، شهدت ٤٠٪ من الشركات المشاركة ارتفاعاً في هذا المكون، مدعوماً بارتفاع الطلب بالسوق، والمزيد من الطلبات والمشاريع الجديدة.

المحقق مقارنةً بالمتوقع - حجم المبيعات (الربع الثالث 2015)

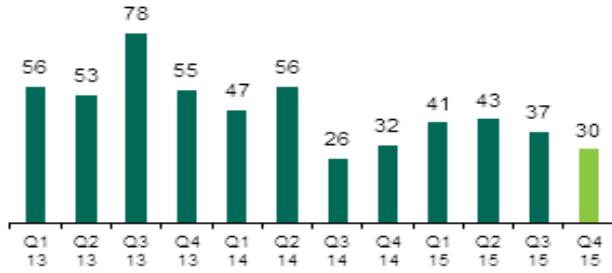


المحقق مقارنةً بالمتوقع - صافي الأرباح (الربع الثالث 2015)



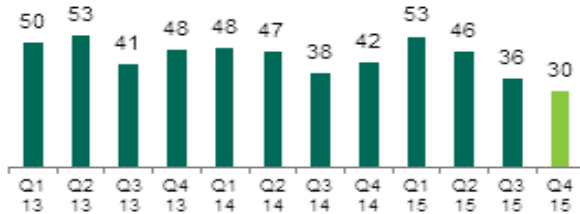
الربع من عام ٢٠١٤ إلى ٣٠ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥. ويعزى الضعف في التوقعات لانخفاض مؤشرات التفاؤل للطلبات الجديدة وأسعار البيع وصافي الأرباح والتوظيف. إلا إن مؤشر حجم المبيعات تحسن على أساس ربع سنوي وعلى أساس سنوي، نتيجة لارتفاع الطلب، وتحسن أوضاع السوق، واكتساب عملاء جدد. وهبط مؤشر تفاؤل الأعمال للطلبات الجديدة قليلاً بمقدار ٣ نقاط من ٥٣ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٥ إلى ٥٠ نقطة للربع الرابع من العام. وشهدت التوقعات لأسعار البيع انخفاضا كبيراً نتيجة لتدني أسعار النفط وتكاليف المواد الخام؛ وهبط مؤشر تفاؤل الأعمال لهذا المكون من ٤ نقاط في الربع الثالث من عام ٢٠١٥ إلى ١٦ نقطة للربع الرابع من العام. وشهد مكون صافي الأرباح تراجعاً بمقدار ١٣ نقطة إلى ٢٤ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥. أيضاً توقعت الشركات المشاركة أن ينخفض مستوى التوظيف خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٥، حيث هبط مؤشر تفاؤل الأعمال لعدد العاملين بمقدار ١٠ نقاط إلى ٤٠ نقطة للربع الرابع من العام.

مؤشر التفاؤل بالأعمال المركب لقطاع البتروكيماويات



ب. قطاع الصناعات غير البتروكيماوية

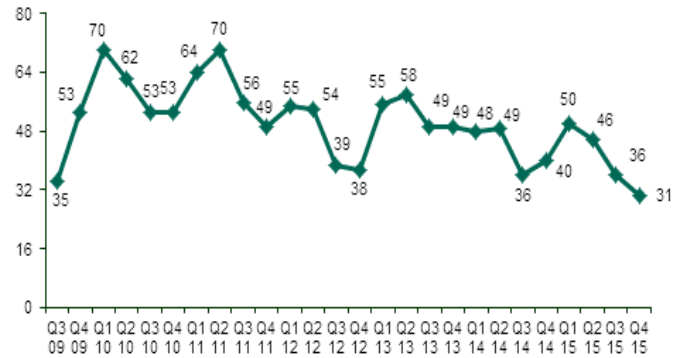
مؤشر التفاؤل بالأعمال المركب لغير قطاع البتروكيماويات



أيضاً ضعفت التوقعات لقطاع الصناعات غير البتروكيماوية على أساس ربع سنوي وعلى أساس سنوي، وهبط مؤشر تفاؤل الأعمال للقطاع الفرعي من ٣٦ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٥، و ٤٢ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٤ إلى ٣٠ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥. وعند المقارنة مع الربع الثالث من عام ٢٠١٥، هبطت مؤشرات تفاؤل الأعمال للطلبات الجديدة، وأسعار البيع، وصافي الأرباح، مما أدى لضعف المؤشر المركب للقطاع. وبقي مؤشر تفاؤل الأعمال لحجم

السابق وسجل مؤشر التفاؤل بالأعمال المركب للقطاع ٣١ نقطة في الربع الرابع من ٢٠١٥ مقابل ٣٦ نقطة في الربع السابق و ٤٠ نقطة في نفس الربع للعام الماضي. ويمكن أن يعزى التراجع الكلي للتوقعات الربع سنوية إلى المنافسة، وقلة توفر مشاريع جديدة، وهبوط أسعار النفط. غير أن مؤشر تفاؤل الأعمال لحجم المبيعات بالقطاع ارتفع من ٤٦ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٥ إلى ٤٨ نقطة للربع الرابع من العام نتيجة لتحسن موسمي في الطلب، واكتساب عملاء جدد. وهبط مؤشر تفاؤل الأعمال للطلبات الجديدة من ٥٤ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٥ إلى ٤٧ نقطة للربع الرابع من العام، وإن كاد أن يسجل نفس مستواه المسجل للربع الرابع من عام ٢٠١٤ وهو ٤٨ نقطة. وتراجع مكون أسعار البيع ليبلغ ٩- نقاط، متدياً عن مستوى ٤ نقاط للربع الثالث من عام ٢٠١٥، و ١٠ نقاط للربع الرابع من عام ٢٠١٤، نتيجة للمنافسة، وانخفاض أسعار النفط والمواد الخام. وتراجع مؤشر تفاؤل الأعمال للربحية على أساس ربع سنوي وعلى أساس سنوي؛ وسجل مؤشر تفاؤل الأعمال لصافي الأرباح ٣٣ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥، مقابل ٤٢ نقطة للربع الثالث من العام، و ٥١ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٤. وتراجع قليلاً مستوى التفاؤل إزاء التوظيف؛ حيث بلغ مؤشر التفاؤل لهذا المكون ٣٤ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥، مقابل ٣٥ نقطة للربع الثالث من العام، و ٣٩ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٤.

مؤشر التفاؤل بالأعمال المركب للقطاع الصناعي



واتسمت آفاق بيئة الأعمال للقطاع الصناعي بالضعف للربع الرابع من عام ٢٠١٥ مقارنة مع الربع السابق من العام؛ حيث أشار ٥٣٪ من الشركات المشاركة في المسح إلى أنهم لا يتوقعون مواجهة عوامل سلبية ومعوقات لعمليات أعمالهم خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٥ مقارنة مع نسبة ٧٦٪ للربع الثالث من العام. ولا زالت المنافسة تمثل العقبة الأكبر أمام ١٣٪ من شركات القطاع خلال الربع الرابع من العام، في حين أبدى ١٠٪ من الشركات المشاركة قلقهم إزاء تأثير انخفاض أسعار النفط على عمليات أعمالهم.

وتحسنت توقعات توسعة الأعمال؛ إذ أفادت ٤٤٪ من الشركات بأنها تتوقع الاستثمار في توسعة أعمالها، مقارنة مع ٣٤٪ للربع الثالث من عام ٢٠١٥.

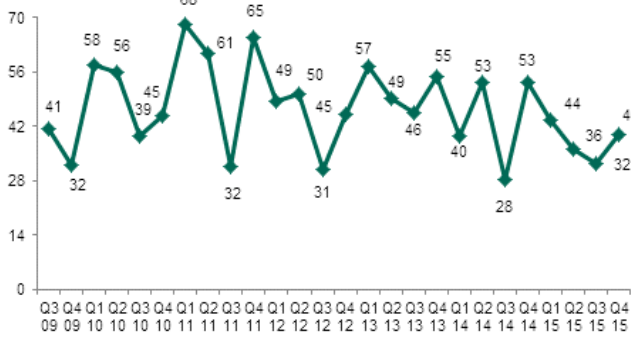
أ. قطاع البتروكيماويات

شهد مؤشر التفاؤل بالأعمال المركب لقطاع البتروكيماويات الفرعي تراجعاً من ٣٧ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٥ و ٣٢ نقطة للربع

3. قطاع التجارة والفنادق

تحسنت آفاق التفاؤل بقطاع التجارة والفنادق السعودي مقارنة مع الربع الثالث من هذا العام، وإن جاءت أضعف عنها مقارنة بالربع الأخير من العام الماضي. حيث سجل المؤشر المركب لتفاؤل الأعمال بالقطاع ٤٠ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥، مقابل ٣٢ نقطة للربع الثالث من العام، و٥٣ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٤. وسجل مؤشر الطلب مكاسباً؛ وتحسن مؤشر تفاؤل الأعمال لحجم المبيعات بمقدار ٩ نقاط إلى ٤٦ نقطة للربع الرابع من العام، في حين زاد مؤشر الطلبات الجديدة بمقدار ١٩ نقطة ليسجل ٦٢ نقطة. واستقر مؤشر تفاؤل الأعمال لأسعار البيع ليسجل ١٠ نقاط للربع الرابع من عام ٢٠١٥، وهو ما سجله للربع الثالث من العام. وأصبحت شركات قطاع التجارة والفنادق أكثر تفاؤلاً على صعيد الربحية، كما يتضح من ارتفاع مؤشر التفاؤل لهذا المكون بمقدار ١٦ نقطة ليستقر عند مستوى ٤٩ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥. غير أن مؤشر تفاؤل الأعمال لعدد العاملين سجل هبوطاً، وانخفض مؤشر تفاؤل عدد العاملين من ٣٨ نقطة للربع الثالث إلى ٣٢ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥.

مؤشر التفاؤل بالأعمال المركب لقطاع التجارة والفنادق والمطاعم



ورغم التحسن في مؤشر تفاؤل الأعمال المركب لقطاع التجارة والفنادق، إلا أن تفاؤل الشركات إزاء بيئة الأعمال قد تراجع في الربع الرابع من عام ٢٠١٥، مع عدم توقع نسبة ٥٣٪ من الشركات أي عوامل سلبية تؤثر على عمليات الأعمال في الربع الرابع من عام ٢٠١٥، مقابل ٦٢٪ للربع الثالث من العام. وتتمثل التحديات الرئيسية التي يتوقعها المشاركون من هذا القطاع في المنافسة وفقاً لإفادة ١٧٪ من الشركات المشاركة في المسح من القطاع.

وتخطط ٤٠٪ من الشركات المشاركة في المسح من قطاع التجارة والفنادق الاستثمار في توسعة الأعمال خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٥، مقارنة مع نسبة ٤١٪ في الربع الثالث من العام.

أ. تجارة الجملة والتجزئة

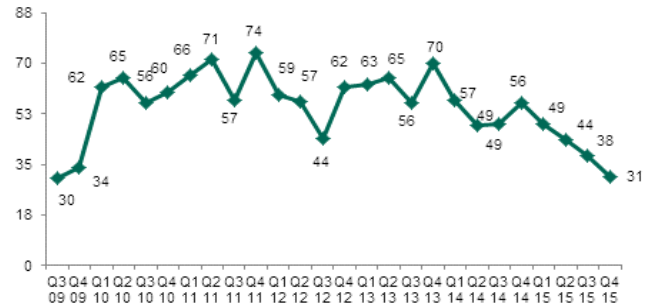
انتعشت مستويات التفاؤل لدى شريحة التجارة للربع الرابع من عام ٢٠١٥ مقارنة مع الربع السابق من العام، بيد أنها أبدت توقعات أدنى مقارنة مع الربع الرابع من عام ٢٠١٤. وبلغ المؤشر المركب لتفاؤل الأعمال للقطاع ٤٤ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥، مقارنة مع ٣٦ نقطة في الربع الثالث من العام، و٥٥ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٤. وسجلت مكونات الطلب والربحية مكاسباً، في حين هبطت تنبؤات التوظيف. وكسب مؤشر تفاؤل الأعمال لحجم المبيعات ٧ نقاط ليسجل

المبيعات عند نفس مستواه المسجل للربع الثالث من عام ٢٠١٥، وهو ٤٦ نقطة؛ في حين تراجع مؤشر تفاؤل الأعمال للطلبات الجديدة بمقدار ١٠ نقاط إلى ٤٥ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥. وانخفض مؤشر تفاؤل الأعمال لأسعار البيع من ٤ نقاط في الربع الثالث من عام ٢٠١٥، إلى ٧ نقاط للربع الرابع من العام. وبناءً على ذلك، أبدى المشاركون توقعات أدنى تجاه الأرباح؛ وهبط مؤشر تفاؤل الأعمال لصافي الأرباح بمقدار ٨ نقاط إلى ٣٦ نقطة في الربع الرابع من عام ٢٠١٥. غير أن الأعمال أظهرت خطط توظيف أفضل، وأرتفع مؤشر تفاؤل الأعمال لعدد العاملين من ٣١ نقطة للربع الثالث إلى ٣٢ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥.

2. قطاع الإنشاء

هبط مؤشر تفاؤل الأعمال المركب لقطاع الإنشاء إلى ٣١ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥، مسجلاً أدنى مستوى له منذ الربع الثالث من عام ٢٠٠٩، حينما سجل ٣٠ نقطة. وكان لتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، والمنافسة الحادة، وقلة وجود مشاريع جديدة، تأثير سلبي على القطاع. وفي حين هبط مؤشر تفاؤل الأعمال لحجم المبيعات على أساس ربع سنوي بمقدار ١٨ نقطة ليسجل ٢٦ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥، ارتفع مؤشر تفاؤل الأعمال للطلبات الجديدة بمقدار ٣ نقاط ليسجل ٥٢ نقطة. واستقرت التنبؤات لأسعار البيع، ليسجل مؤشر التفاؤل لأسعار البيع ١٩ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥، مقارنة مع ٢٠ نقطة للربع الثالث من العام. وتراجعت توقعات الربحية كما يتضح من هبوط مؤشر تفاؤل الأعمال لصافي الأرباح بمقدار ١٢ نقطة، من ٣٨ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٥ لـ ٢٦ نقطة للربع الرابع من العام. وانخفض مؤشر تفاؤل الأعمال للتوظيف إلى ٣١ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥، وهذا هو المستوى الأدنى له منذ بدء هذا المسح.

مؤشر التفاؤل بالأعمال المركب لقطاع الإنشاء



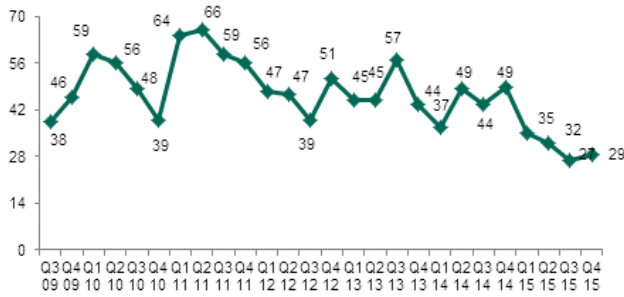
وضعت التوقعات لبيئة الأعمال للربع الرابع من عام ٢٠١٤، مقارنة مع الربع السابق من العام؛ إذ أفادت ٥١٪ من شركات الإنشاء بعدم ظهور أي عوامل سلبية تؤثر على عمليات الأعمال في الربع الرابع من عام ٢٠١٥، مقارنة مع ٦٣٪ للربع الثالث من العام. وتمثلت مصادر القلق الأساسية لعمليات الأعمال في تأثير أسعار النفط، كما أوردتها ١٩٪ من المشاركين، متبوعاً بتكاليف العمالة الماهرة وعدم توفرها ٩٪، والمنافسة ٨٪.

وأفادت ٤٣٪ من الشركات عزمها على الاستثمار في توسعة الأعمال في الربع الرابع من عام ٢٠١٥، مقارنة مع ٤٤٪ للربع الثالث من العام.

4. قطاع النقل والتخزين والاتصالات

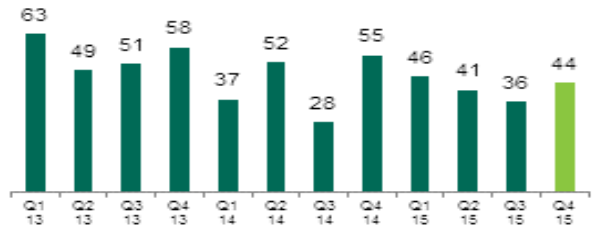
سجل مؤشر التفاؤل المركب لقطاع النقل زيادة طفيفة من ٢٧ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٥ إلى ٢٩ نقطة للربع الرابع من العام، وإن ظل أدنى بكثير من المؤشر المسجل للربع الرابع من عام ٢٠١٤، وهو ٤٩ نقطة. وعلى أساس ربع سنوي، تحسنت مؤشرات تفاؤل الأعمال لحجم المبيعات، والطلبات الجديدة، وصافي الأرباح، والتوظيف؛ في حين تراجع مؤشر أسعار البيع. وزاد مؤشر التفاؤل لحجم المبيعات من ٣٥ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٥ إلى ٤٠ نقطة للربع الرابع من العام، وارتفع مؤشر تفاؤل الأعمال للطلبات الجديدة بمقدار نقطة واحدة إلى ٣٥ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥. وهبط مؤشر التفاؤل لأسعار البيع من ٩ نقاط في الربع الثالث من العام الحالي إلى ٢- نقطة في الربع الرابع من ٢٠١٥ نتيجة توقعات باستقرار أو انخفاض الأسعار نتيجة للمنافسة الحادة. وتحسن مؤشرا تفاؤل الأعمال لصافي الأرباح والتوظيف من ٢٨ نقطة للربع الثالث إلى ٣٥ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥ لكل منهما.

مؤشر التفاؤل بالأعمال المركب لقطاع النقل والتخزين والاتصالات



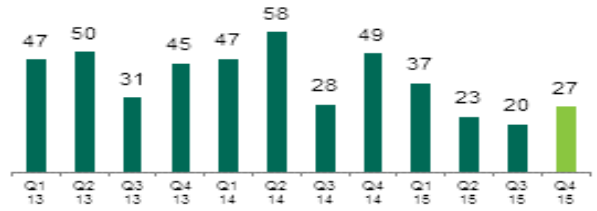
٥١ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥؛ وأضاف مؤشر التفاؤل للطلبات الجديدة ١٨ نقطة لسجله ليصل إلى ٦٨ نقطة. ومن المتوقع إلى حد كبير بأن تبقى أسعار البيع مستقرة، مع ارتفاع مؤشر التفاؤل لها من ١٠ نقاط في الربع الثالث من عام ٢٠١٥ إلى ١١ نقطة للربع الرابع من العام. وأدت التنبؤات القوية للطلب إلى تعزيز توقعات الأرباح، وارتفع مؤشر تفاؤل الأعمال لمكون صافي الأرباح بمقدار ١٩ نقطة على أساس ربع سنوي ليبلغ ٥٥ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥. بيد أن توقعات التوظيف تراجعت لينخفض مؤشر تفاؤل الأعمال لعدد العاملين من ٤١ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٥ إلى ٣٤ نقطة للربع الرابع من العام.

مؤشر التفاؤل بالأعمال المركب لقطاع الجملة والتجزئة



ب. قطاع الفنادق

مؤشر التفاؤل بالأعمال المركب لقطاع الفنادق والمطاعم



وضعت مستوى التفاؤل تجاه بيئة الأعمال عن مستواه للربع الثالث من عام ٢٠١٥، حيث بلغت نسبة المشاركين في المسح من القطاع الذين لا يتوقعون أن تتأثر أعمالهم في الربع الرابع من عام ٢٠١٥ بعوامل سلبية ٥٧٪، مقارنة مع ٧٢٪ في الربع الثالث من العام. وأشار ١٠٪ من المشاركين من قطاع النقل إلى المنافسة كمصدر قلق رئيسي يمكن أن يؤثر على عمليات أعمالهم في الربع الرابع من العام، في حين أورد ٨٪ تأثير أسعار النفط، و٧٪ الإجراءات والأنظمة الحكومية، و٥٪ تكاليف ونقص العمالة الماهرة كعامل معوق متوقع.

وأوضحت نسبة أعلى من المشاركين الذين شملهم المسح في القطاع (٤٠٪) عزمها الاستثمار في توسعة الأعمال خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٥، مقارنة مع ٣٢٪ للربع السابق من العام.

5. القطاع المالي، والعقاري وخدمات الأعمال

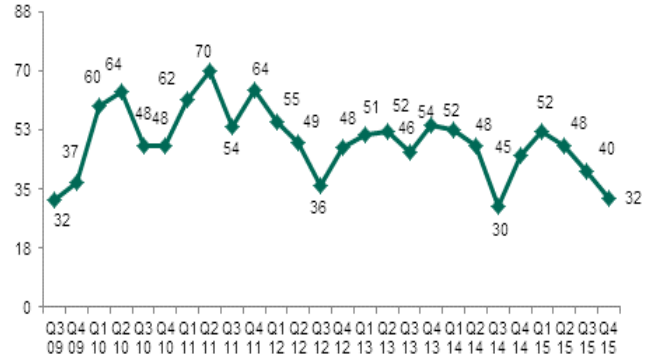
تراجعت توقعات الأعمال لقطاع المال والعقار وخدمات الأعمال على أساس ربع سنوي وعلى أساس سنوي. وانخفض مؤشر تفاؤل الأعمال المركب للقطاع إلى ٣٢ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥، متراجعا بمقدار ٨ نقاط عنه في الربع الثالث من العام، وأدنى بمقدار ١٣ نقطة عن مستوى الربع الرابع من عام ٢٠١٤. وفقد مؤشر التفاؤل لحجم المبيعات ٤ نقاط لسجله للربع الثالث ليبلغ ٣٩ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥؛ في حين هبط مؤشر تفاؤل الأعمال للطلبات الجديدة بمقدار

تحسنت توقعات قطاع الفنادق الفرعي على أساس ربع سنوي، وإن ضعفت عند المقارنة على أساس سنوي؛ وسجل مؤشر تفاؤل الأعمال المركب للقطاع ٢٧ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥، مقارنة مع ٢٠ نقطة في الربع الثالث من العام، و٤٩ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٤. وجاءت توقعات الطلب بالقطاع أعلى عنها في الربع السابق من العام، حيث كسب مؤشر تفاؤل الأعمال لحجم المبيعات ١٠ نقاط، ليسجل ٣٠ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥؛ وتقدم مؤشر التفاؤل للطلبات الجديدة بمقدار ٢٠ نقطة ليسجل ٤٠ نقطة للربع الرابع من هذا العام. وتراجع مؤشر تفاؤل الأعمال لأسعار البيع بانخفاض ٥ نقاط من مستوى ١٠ نقاط للربع الثالث من عام ٢٠١٥ إلى ٥ نقاط للربع الرابع من العام. أيضاً تحسن التفاؤل تجاه الربحية، حيث ارتفع مؤشر تفاؤل الأعمال لها من ٢٠ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٥ إلى ٣٠ نقطة للربع الرابع من العام. وظل مؤشر تفاؤل التوظيف مستقراً عند نفس المستوى المسجل للربع الثالث، وهو ٣٠ نقطة.

نقطتين ليبلغ ٤٦ نقطة للربع الرابع من العام. وشهد مؤشر تفاؤل الأعمال لأسعار البيع هبوطاً بمقدار ١٢ نقطة إلى ٩ نقاط للربع الرابع من عام ٢٠١٥. وتراجع مؤشر تفاؤل الأعمال لصادفي الأرباح من ٤٦ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٥ ليسجل ٣٦ نقطة للربع الرابع من العام. وتراجع أيضاً مؤشر تفاؤل الأعمال للتوظيف بمقدار ١٢ نقطة إلى ٣٢ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥.

نقطتين ليبلغ ٤٦ نقطة للربع الرابع من العام. وشهد مؤشر تفاؤل الأعمال لأسعار البيع هبوطاً بمقدار ١٢ نقطة إلى ٩ نقاط للربع الرابع من عام ٢٠١٥. وتراجع مؤشر تفاؤل الأعمال لصادفي الأرباح من ٤٦ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٥ ليسجل ٣٦ نقطة للربع الرابع من العام. وتراجع أيضاً مؤشر تفاؤل الأعمال للتوظيف بمقدار ١٢ نقطة إلى ٣٢ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥.

مؤشر التفاؤل بالأعمال المركب للقطاع المالي والعقاري وخدمات الأعمال



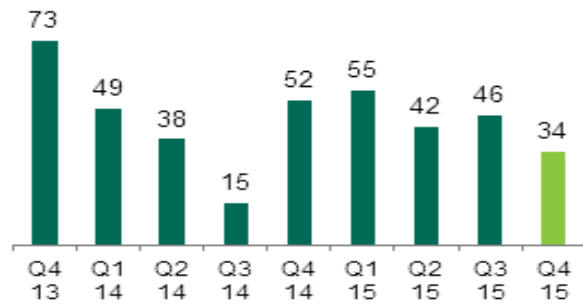
ب. العقارات

أدى مؤشر تفاؤل الأعمال المركب لقطاع العقارات الفرعي ضعفاً مقارنة مع الربع السابق من العام وأيضاً مع الربع المناظر من العام الماضي. وفي حين تعززت توقعات التوظيف بمؤشر تفاؤل ٣٦ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٥، مقابل ٤٤ نقطة للربع الرابع من العام، سجلت المكونات الأخرى هبوطاً. وسجل مؤشر تفاؤل الأعمال لحجم المبيعات إنخفاضاً من ٦٠ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٥ إلى ٣٢ نقطة للربع الرابع من العام، في حين هبط مؤشر الطلبات الجديدة من ٤٨ نقطة للربع الثالث من عام ٢٠١٥ إلى ٣٢ نقطة للربع الرابع من العام. وتراجعت توقعات أسعار البيع مع إنخفاض مؤشر تفاؤل الأعمال لأسعار البيع من ٢٨ نقطة إلى ١٦ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥. ولم تبد الشركات تفاؤل بنفس القدر قبل عام من الآن، حيث هبط مؤشر التفاؤل للربحية من ٦٠ نقطة إلى ٤٤ نقطة للربع الرابع من العام الجاري.

وأعربت ٥٩٪ من الشركات المشاركة في المسح من قطاع المال والعقار وخدمات الأعمال عن عدم توقع أن تتأثر أعمالها بعوامل سلبية في الربع الرابع من عام ٢٠١٥، مقارنة مع نسبة ٦٣٪ للربع الثالث من العام. وشكلت المنافسة مصدر القلق الرئيسي الذي يمكن أن يؤثر على عمليات أعمالهم بنسبة ٩٪ من المشاركين، تلتها المسائل المتعلقة بالأنظمة والإجراءات الحكومية كما أوردتها نسبة ٨٪ من المشاركين، ثم تأثير أسعار النفط بنسبة ٧٪.

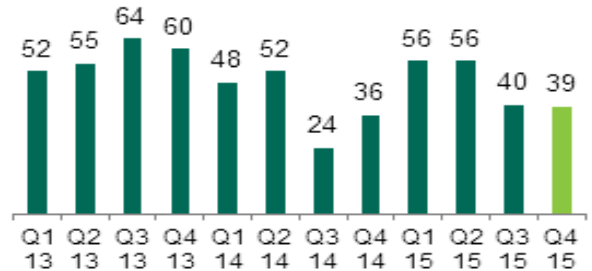
وتحسنت توقعات الاستثمار في توسعة الأعمال، حيث تعززت ٤٠٪ من الشركات المشاركة في المسح الاستثمار في توسعة الأعمال في الربع الرابع من عام ٢٠١٥، مقابل نسبة ٣٥٪ للربع الثالث من العام.

مؤشر التفاؤل بالأعمال المركب للقطاع العقاري



أ. القطاع المالي

مؤشر التفاؤل بالأعمال المركب للقطاع المالي

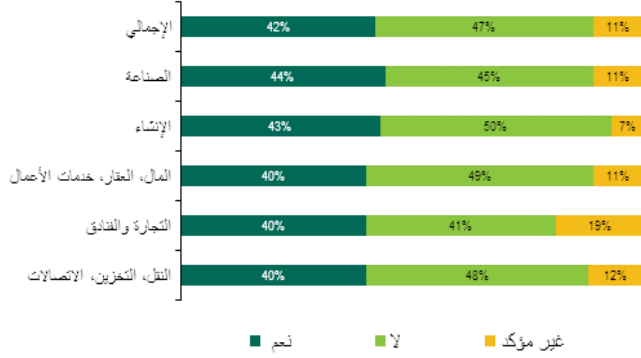


ج. خدمات الأعمال

أيضاً سجل قطاع خدمات الأعمال تراجعاً في التوقعات على أساس ربع سنوي وعلى أساس سنوي، وذلك أساساً نتيجة لهبوط أسعار البيع والتوقعات للربحية والتوظيف. وقد صعد مؤشر تفاؤل الأعمال لحجم المبيعات بمقدار ٥ نقاط إلى ٤٣ نقطة للربع الرابع من العام؛ وارتفع أيضاً مؤشر تفاؤل الأعمال للطلبات الجديدة بمقدار ٦ نقاط ليبلغ ٥٢ نقطة للربع الرابع من العام (زيادة على أساس ربع سنوي). وجاءت التوقعات لأسعار البيع ضعيفة، مع هبوط المؤشر من ٢٠ نقطة للربع الثالث إلى ٨ نقاط للربع الرابع من عام ٢٠١٥. أيضاً ضعفت آفاق

ظل مؤشر تفاؤل الأعمال المركب لقطاع المال الفرعي في وضع شبه مستقر على مستوى ربع العام السابق ٣٩ نقطة للربع الرابع من عام

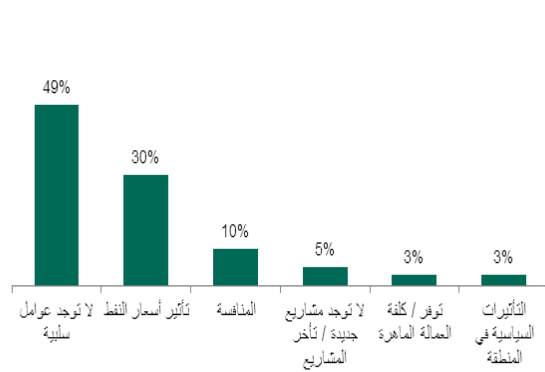
هل تخطط الشركة للاستثمار في توسعة الأعمال؟
(غير قطاع النفط والغاز)



تحديات الأعمال

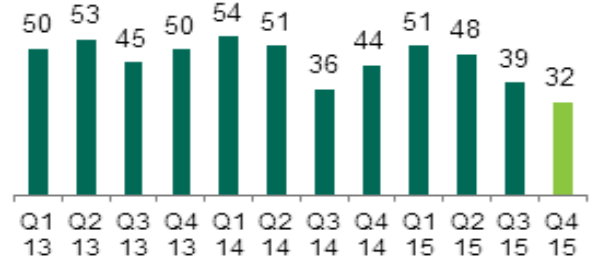
وعلى صعيد تحديات الأعمال، كانت الشركات المشاركة في قطاع النفط والغاز أقل تفاؤلاً، حيث أوضحت نسبة ٤٩٪ من المشاركين من القطاع أنهم لن يتأثروا بأي عوامل سلبية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٥، مقارنة مع ٥٣٪ منهم في الربع الثالث من العام. ولا يزال تأثير تقلب أسعار النفط يمثل مصدر القلق الأساسي لمنشآت الأعمال، تليه المنافسة ١٠٪، وعدم توفر/ تأخير تنفيذ المشاريع الجديدة ٥٪. وأشار ٣٪ لكلٍ من عدم توفر العمالة الماهرة التوترات السياسية الإقليمية كعوامل يمكن أن تؤثر على عمليات أعمالهم.

نظرا لبيئة الأعمال السعودية، ماهي أكثر العوامل الخارجية التي تعيق تنمية الأعمال؟ (قطاع النفط والغاز)



الربحية؛ وتراجع مؤشر التفاؤل لها بمقدار ١٢ نقطة إلى ٢٩ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥. أيضاً لم تكن التوقعات للتوظيف بنفس القوة التي كانت عليها في الربع الثالث من العام، وهبط مؤشر التفاؤل له بمقدار ٢١ نقطة إلى ٢٧ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥.

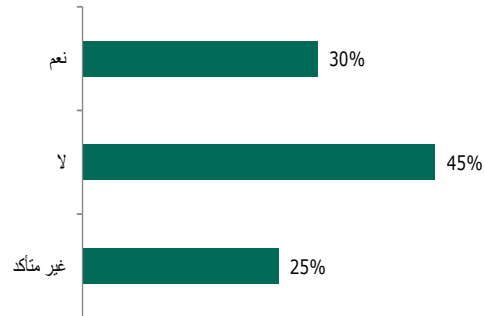
مؤشر التفاؤل بالأعمال المركب لقطاع خدمات الأعمال



خطط الاستثمار

أبدت شركات قطاع النفط والغاز مستويات توقع أدنى إزاء الاستثمار في توسعة الأعمال، إذ أشار ٣٠٪ من المشاركين في المسح إلى أنهم يخططون لنشاطات تنمية الأعمال في الربع الرابع من هذا العام، مقارنة مع ٤٣٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٥. في حين لن يقدم ٤٥٪ من المشاركين على مثل هذا الاستثمار مقابل ٥٠٪ للربع السابق من العام، وأفاد ٢٥٪ من المشاركين بعدم تأكدهم من القرار بهذا الشأن.

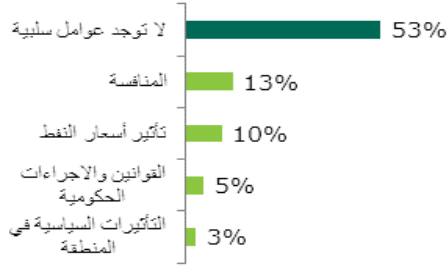
هل تخطط الشركة للاستثمار في توسعة الأعمال (قطاع النفط والغاز)



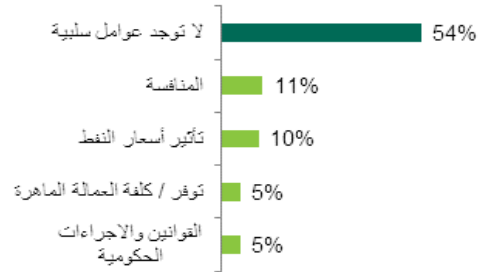
وعلى النقيض من ذلك، تبدو الآفاق الكلية للاستثمار في القطاعات غير قطاع النفط والغاز متفائلة أكثر قليلاً فيما يتعلق بالاستثمار في توسعة الأعمال؛ حيث أفادت نسبة ٤٢٪ من الشركات المشاركة في المسح أنها بصدد الاستثمار في نشاطات توسعية، مقابل ٣٧٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٥. وعند المقارنة على أساس قطاعي، أبدت شركات القطاع الصناعي قدر أكبر من التفاؤل بشأن خطط توسعة الأعمال ٤٤٪، تليها شركات قطاع الإئتشاء ٤٣٪.

العوامل التي تؤثر على الأعمال في القطاعات غير النفطية

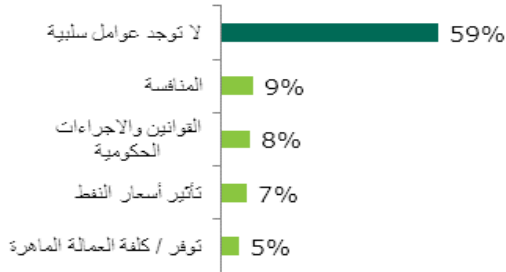
القطاع الصناعي



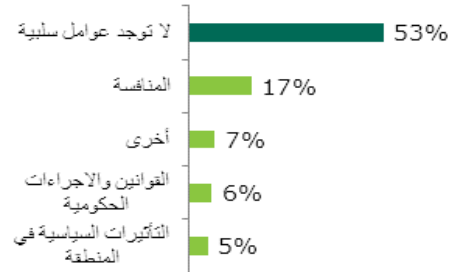
التحديات الرئيسية لقطاع غير النفط والغاز



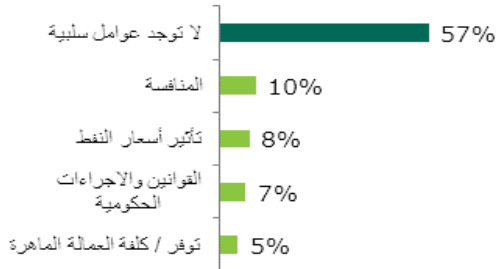
قطاع المال والعقار وخدمات الأعمال



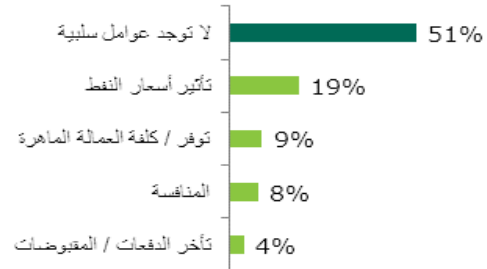
قطاع التجارة والفنادق



قطاع النقل والتخزين والاتصالات



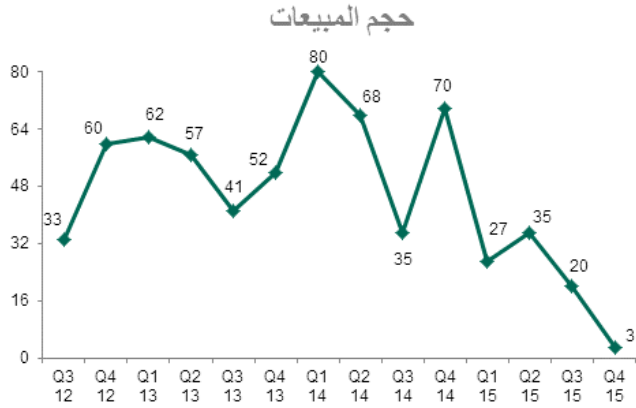
قطاع الإنشاء



ملحق قطاع النفط والغاز

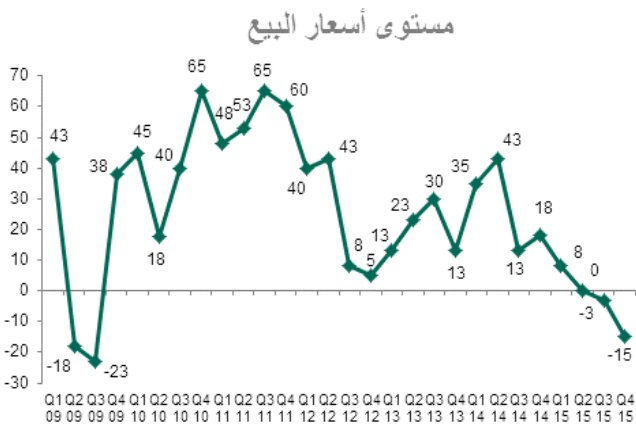
حجم المبيعات

اتخذ مؤشر تفاعل الأعمال لحجم المبيعات بقطاع النفط والغاز مساراً هبوطي منخفضاً بحدّة إلى ٣ نقاط للربع الرابع من عام ٢٠١٥، كأدنى مستوى له منذ بدء المسح؛ مقارنة مع ٢٠ نقطة للربع السابق من العام. وتوقعت نسبة ٣٨٪ من المشاركين من قطاع النفط والغاز زيادة في حجم المبيعات، مرتكزة على المزيد من العقود والمشاريع الجديدة والمزيد من العملاء، في حين يتوقع ٣٥٪ أن تنخفض حجم مبيعاتهم نتيجة لانخفاض أسعار النفط، والمنافسة الحادة، وضعف الطلب، وقلة المشاريع الجديدة.



مستوى أسعار البيع

اتخذ مؤشر تفاعل الأعمال لأسعار البيع مساراً هبوطي لهذا الربع من العام، لينخفض إلى -١٥ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥ من مستوى -٣ نقاط للربع الثالث من العام. ورغم هذا الهبوط، توقعت غالبية من المشاركين ٥٩٪ استقراراً في أسعار البيع؛ في حين توقعت نسبة ٢٨٪ أن تنخفض الأسعار نتيجة للمنافسة الحادة وضعف الطلب بالسوق.

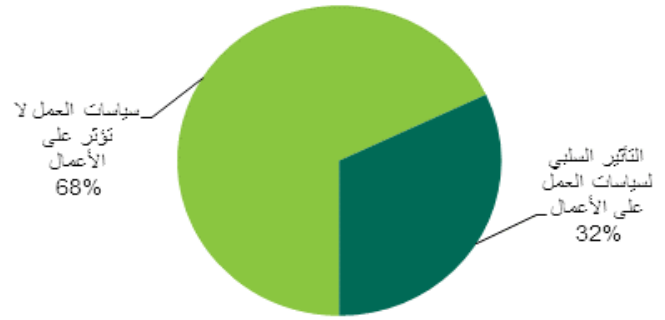


تأثير سياسات العمل على بيئة الأعمال

لقد تناول مسح تفاعل الأعمال للربع الرابع من عام ٢٠١٥ قياس تأثير قوانين العمل الحكومية على أعمالهم.

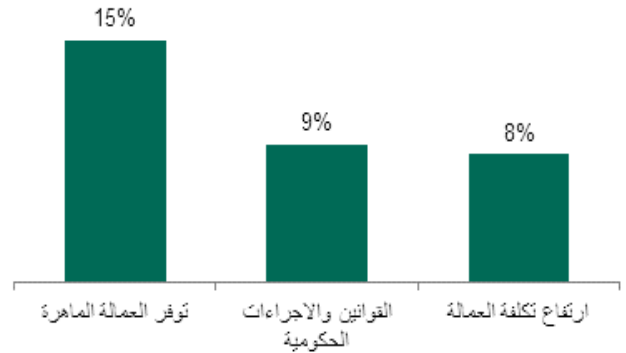
وكما في الربع السابق من العام، بلغت نسبة المشاركين الذين أفادوا بأن سياسة العمل لن يكون لها تأثير سلبي على أعمالهم ٦٨٪، مقارنة مع ٦٧٪ للربع الثالث من عام ٢٠١٥.

ما هو تأثير سياسات العمل الحالية على الأعمال



وتشمل المخاوف الأكبر تأثيراً على مجتمع الأعمال نتيجة لسياسات العمل ما يلي:

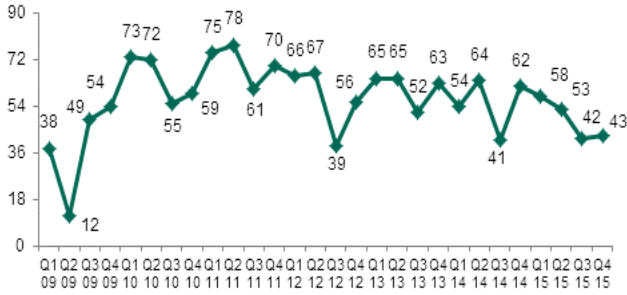
المخاوف الرئيسية تجاه سياسات العمل



- توفر العمالة الماهرة: أوضحت نسبة عالية من الشركات ١٥٪ أن توفر العمالة الماهرة يمثل مصدر قلق مهم لأعمالهم خلال هذا الربع من العام، مقارنة مع ٧٪ للربع الثالث من عام ٢٠١٥.
- الإجراءات والأنظمة الحكومية: أفادت نسبة ٩٪ من المشاركين بأن الإجراءات والأنظمة الحكومية تؤثر على أعمالهم من حيث القيود المختلفة على تأشيرات العمل والسعودة، مقارنة مع نسبة ٢١٪ للربع الثالث من عام ٢٠١٥.
- ارتفاع تكلفة العمالة: ٨٪ من الشركات المشاركة أوردت زيادة تكلفة العمالة كمصدر قلق رئيسي مقارنة مع ٥٪ للربع الثالث من العام.

الحصول على المزيد من المشاريع الجديدة. ومن ناحية أخرى، توقع ٣١٪ من المشاركين أن تستقر أحجام المبيعات.

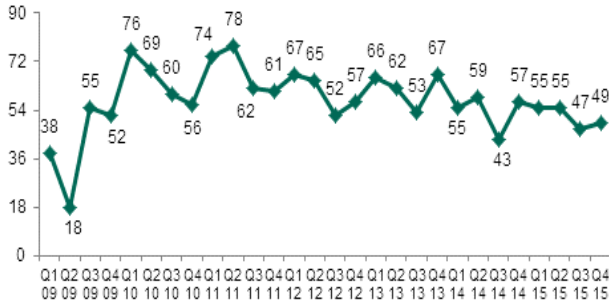
حجم المبيعات



الطلبات الجديدة

عقب توجه تراجع وجز خلال الربع السابق من العام، ارتفع مؤشر تفاؤل الأعمال للطلبات الجديدة إلى ٤٩ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥، مقارنة مع ٤٧ نقطة للربع الثالث من العام. وفي حين أن معظم المشاركين ٥٧٪ يتوقعون زيادة في حجم الطلبات لديهم بفضل المشاريع الجديدة، والمزيد من الطلبات من العملاء الحاليين وعملاء جدد من القطاعين الحكومي والخاص على حد سواء، توقعت نسبة ٣٥٪ من المشاركين استقرار مستوى طلباتهم الجديدة.

الطلبات الجديدة



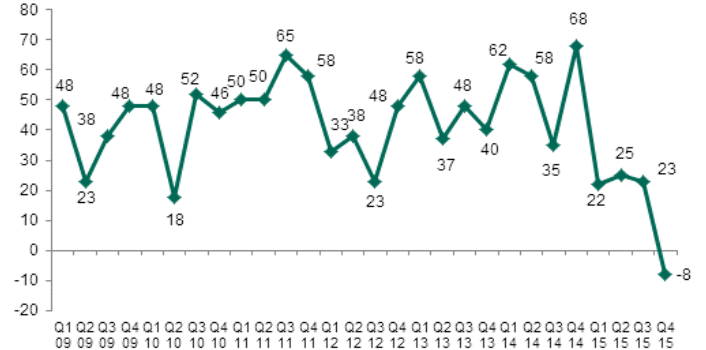
مستوى أسعار البيع

واصل مؤشر تفاؤل الأعمال لأسعار البيع المسار الهبوطي لينخفض مسجلاً ٤ نقاط للربع الرابع من عام ٢٠١٥، مقارنة مع ١٢ نقطة للربع الثالث من العام. ورغم ذلك، توقعت نسبة كبيرة ٧٢٪ من المشاركين الذين شملهم المسح أن تبقى أسعارهم مستقرة، في حين توقعت نسبة ١٢٪ هبوطاً في الأسعار نتيجة لحدة المنافسة، وقلة توفر مشاريع جديدة، وضعف الطلب بالسوق.

صافي الأرباح

هبط مؤشر تفاؤل الأعمال لمكون صافي الأرباح في قطاع النفط والغاز ليسجل أدنى مستوى له وهو -٨ نقاط في الربع الرابع من عام ٢٠١٥، وذلك أساساً نتيجة لتراجع حجم المبيعات وأسعار البيع. وتوقعت معظم الشركات المشاركة ٣٨٪ تراجعاً في مستويات الأرباح نتيجة لارتفاع النفقات العامة وانخفاض الطلب بالسوق، بينما توقعت نسبة ٣٢٪ من الشركات استقرار هذا المكون.

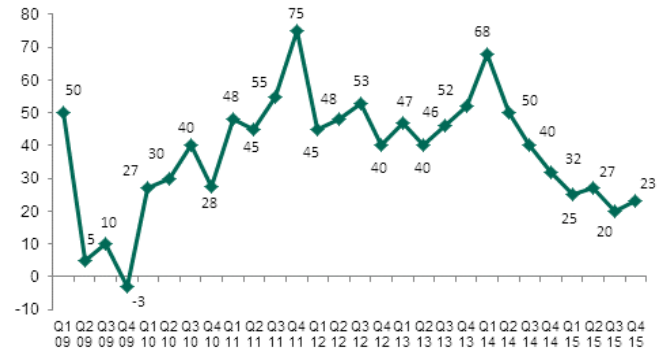
صافي الأرباح



عدد العاملين

على عكس التوجه السابق للربع الثالث من عام ٢٠١٥، ارتفع مؤشر تفاؤل الأعمال لعدد المستخدمين بمقدار ٣ نقاط ليصل إلى ٢٣ نقطة للربع الرابع من العام. وتوقعت أغلبية كبيرة بنسبة ٦٧٪ من المشاركين أن يستقر عدد العاملين لديهم، في حين يتجه ٢٨٪ من المشاركين لزيادة عدد العاملين لتلبية طلبات جديدة من عملاء جدد وتوقعاً لمشاريع جديدة ولخطط التوسعة لديهم.

عدد العاملين



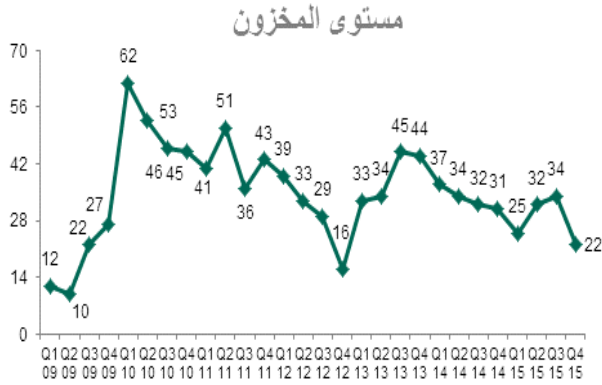
القطاعات غير النفطية

حجم المبيعات

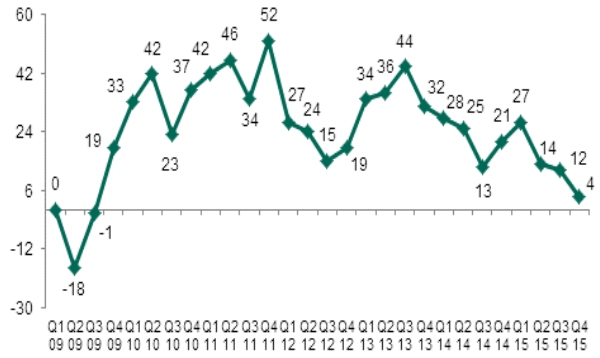
عكس مؤشر تفاؤل الأعمال لحجم المبيعات مساره الهبوطي، ليسجل ارتفاعاً ضئيلاً إلى ٤٣ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥. وتوقعت غالبية من المشاركين ٥٦٪ زيادة في حجم المبيعات بفضل ارتفاع الطلب، وتوسعة الأعمال، وطلبات جديدة من عملاء جدد، وتوقع

مستوى المخزون

هبط مؤشر تفاؤل الأعمال لمكون مستوى المخزون ليسجل ٢٢ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥ من مستوى ٣٤ نقطة للربع الثالث من العام. وتوقعت أغلبية بنسبة ٥٢٪ من المشاركين في المسح أن يبقى مستوى المخزون دون تغيير لاعتقادهم أن لديهم ما يكفي من المخزون، في حين يعتزم ٣٥٪ من المشاركين زيادة مستويات المخزون لديهم لتلبية الطلبات الناتجة من ارتفاع الطلب/ المبيعات.

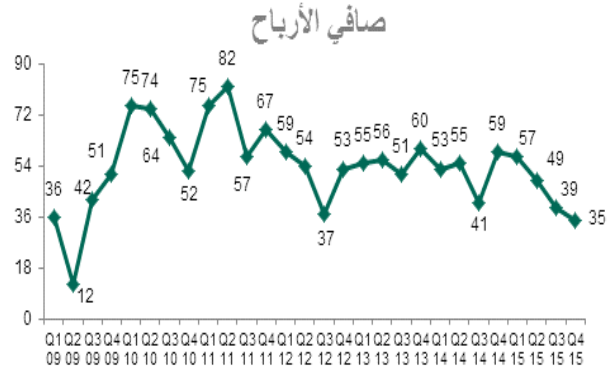


مستوى أسعار البيع



صافي الأرباح

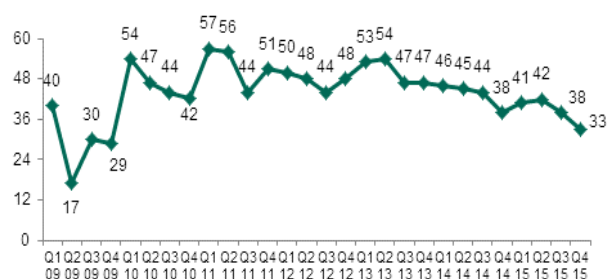
أبدى مؤشر تفاؤل الأعمال لصافي الأرباح ميلاً نحو الاستقرار ليصل إلى ٣٥ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥، من ٣٩ نقطة للربع الثالث من العام. وتوقع نصف المشاركين زيادة في مستويات الربحية نتيجة لزيادة حجم المبيعات، وبفضل النشاطات التوسعية والمشاريع الجديدة، في حين توقع ٣٥٪ من المشاركين استقرار هذا المكون.



عدد العاملين

انخفض مؤشر تفاؤل الأعمال لعدد المستخدمين على أساس ربع سنوي وعلى أساس سنوي، وبلغ المؤشر ٣٣ نقطة للربع الرابع من عام ٢٠١٥. ويخطط أكثر من نصف الشركات المشاركة في المسح ٥٩٪ للاحتفاظ بعدد العاملين لديهم على ما هو عليه، في حين توقع ٣٧٪ بأن يزيدوا عدد العاملين لديهم توقعاً لمزيد من الأعمال من مشاريع جديدة و أيضاً لخطط توسعة مرتقبة للأعمال.

عدد العاملين



الدائرة الاقتصادية

فريق البحث في الدائرة الاقتصادية

مدير فريق البحث

د. سعيد الشيخ

كبير الاقتصاديين

s.alshaikh@alahli.com

تحليل القطاعات/المملكة العربية السعودية

شريهان المنزلاوي

اقتصادي مشارك

s.almanzalawi@alahli.com

احمد مغربي

اقتصادي

a.magrabi@alahli.com

تحليل الاقتصادات الكلية

ماجد آل غالب

اقتصادي أول

m.alghalib@alahli.com

د. تامر الزيات

اقتصادي أول

t.zayat@alahli.com

ياسر الداود

اقتصادي

y.aldawood@alahli.com

للانضمام إلى قائمة التوزيع للدائرة الاقتصادية بالبنك الأهلي التجاري:

الرجاء الاتصال بالسيد: نويل روتاب

ص ب ٣٥٥٥ جدة ٢١٤٨١

المملكة العربية السعودية

Tel.: +٩٦٦-٢-٦٤٦-٣٢٣٢

Fax: +٩٦٦-٢-٦٤٤-٩٧٨٣

Email: n.rotap@alahli.com

Disclaimer:

The information and opinions in this research report were prepared by The Economics Department of The National Commercial Bank (NCB) and are only and specifically intended for general information and discussion purposes only and should not be construed, and should not constitute, as an advertisement, recommendation, invitation, offer or a solicitation of an offer to buy or sell or issue, or invitation to purchase or subscribe, underwrite, participate, or otherwise acquire any securities, financial instruments, or issues in any jurisdiction.

Opinions, estimates and projections expressed in this report constitute the current opinion of the author(s) as of the date of this report and that they do not necessarily reflect either the position or the opinion of NCB as to the subject matter thereof. NCB is not under any obligation to update or keep current the information contained and opinions expressed herein and accordingly are subject to change without notice. Thus, NCB, its directors, officers, advisors, employees, staff or representatives make no declaration, pronouncement, representation, express or implied, as to the accuracy, completeness or fairness of the information, estimations, opinions expressed herein and any reliance you placed on them will be at your own risk without any recourse to NCB whatsoever. Neither should this report be treated as giving a tax, accounting, legal, investment, professional or expert advice.

This report may not contain all material terms, data or information and itself should not form the basis of any investment decision and no reliance may be placed for any purposes whatever on the information, data, analyses or opinions contained herein. You are advised to consult, and make your own determination, with your own independent legal, professional, accounting, investment, tax and other professional advisors prior to making any decision hereon.

This report may not be reproduced, distributed, transmitted, published or further distributed to any person, directly or indirectly, in whole or in part, by any medium or in any form, digital or otherwise, for any purpose or under any circumstances, by any person for any purpose without NCB's prior written consent. NCB reserves the right to protect its interests and take legal action against any person or entity who has been deemed by NCB to be in direct violation of NCB's rights and interest including, but not limited to, its intellectual property.